عبدالمنعم علي عيسى

شرق الفرات في خريف شبيه لنظيره عام 2019

تراكمت في الأسابيع القليلة الماضية العديد من المؤشرات التي توحي بأن خريف شرق الفرات المقبل قد يشهد تكراراً لسيناريو كان قد شهده قبل عامين، أي في العام ٢٠١٩، عندما قامت تركيا بعملية عسكرية أطلقت عليها اسم «نبع السلام» وأدت، من حيث النتيجة، إلى سيطرتها على المناطق الحدودية الواقعة بين تل أبيض بريف الرقة وبين رأس العين بريف الحسكة، ففي يوم ٧ تشرين الأول ٢٠١٩ الذي سبقه قبل ٢٤ ساعة اتصال هاتفي بين الرئيسين الأميركي السابق دونالد ترامب والتركي رجب طيب أردوغان، أشارت تقارير ميدانية إلى إخلاء الأميركيين لقاعدة «تل أرقم» الحدودية في رأس العين، ما اعتبر في حينها إفساحاً للمجال أمام تقدم القوات التركية، والفصائل الموالية لها، لكي تنجز الهدف المعلن من تلك العملية، والذي قالت عنه أنقرة آنذاك أنه يتمثل بإبعاد «قوات سورية الديمقراطية – قسد»، التي تعتبرها الأخيرة منظمة إرهابية، عن الحدود بعمق يصل إلى ٣٠ كم، ولم يكد يمضي يومان على ذلك الانسحاب حتى انطلقت «نبع السلام» التي توقفت في ٢٥ تشرين الأول، بعيد توقيع أنقرة اتفاقين لوقف إطلاق النار الأول مع موسكو في ١٧ من ذلك الشهر، والثاني مع واشنطن في ٢٢ منه، وبعيد الإعلان التركي عن أن العملية قد حققت المرامي المرجوة منها تماماً.

حملت أشهر الصيف المنصرم الكثير من التطورات في مناطق شرق الفرات التي كانت تتسم عموماً بالتصعيد الذي لم يكن من جانب واحد فحسب، فالمؤكد هو أن «الإدارة الذاتية» كانت قد مارست فعل الاستفزاز، الذي وإن لم يكن عسكرياً من جانبها، إلا أنه كان حاملاً في طياته العديد من الخطوات التي تصب في خانة تعميق انفصال مناطق سيطرتها عن الجسد الأم، وفي الغضون راحت أنقرة تمارس فعل اصطياد قادة ميدانيين في «قسد»، واستهداف تجمعات ومقرات لهذه الأخيرة في دير الزور والرقة والحسكة على حد سواء، عبر استخدام الطائرات المسيرة التي جرى استخدامها بكثافة لافتة، والفعل إذ يشير، عبر اتساع رقعة الاستهداف، إلى أن «القفزة الرابعة» المحتملة خريف هذا العام سوف تستهدف هذه المرة تفكيك منظومة «الكيان الكردي السياسية والعسكرية القائمة راهناً، بعد أن جهدت القفزات الثلاث: «درع الفرات» و«غصن الزيتون» و«نبع السلام»، بتقطيع أوصاله جغرافياً لوأد الفكرة في ذهنية المصممين، الذين أثبتوا مؤخراً أن الفكرة لن توءد في أذهانهم ولو بقي كيلو متر مربع واحد تحت سيطرتهم.

أشارت العديد من التقارير في الآونة الأخيرة إلى أن القوات الأميركية كانت قد نفذت بدءاً من الأول من شهر أيلول الجاري انسحاباً من قاعدتي «تل بيدر» و«قصرك» الواقعتين على طريق M 4 شرق ناحية تل تمر باتجاه ناحية الشدادي الواقعة ٥٠ كم إلى جنوب مدينة الحسكة، والحدث يستعيد سيناريو العام ٢٠١٩ من حيث الشكل والمضمون، فالانسحاب الذي إذا ما أضيفت إليه عوامل أخرى من نوع السعي الذي ذهبت واشنطن إليه مؤخراً نحو تشكيل كيان عسكري قوامه العشائر العربية المتأصلة في المنطقة، يشكل لا شك مناخاً مناسباً للقيام بعمل عسكري تركي ضد قوات «قسد»، ناهيك عن التصعيد السابق الذكر الذي يهدف إلى خلخلة سيطرة تلك القوات وإفقاد ثقة جمهورها بها وخصوصاً لدى أولئك الذين ارتأوا فيها سلطة أمر واقع لا بديل منه حالياً.

لم تنطلق العملية العسكرية التركية الرابعة بعيد يومين من انسحاب القوات الأميركية من قاعدتي «تل بيدر» و«القصرك» كما حصل في خريف العام ٢٠١٩، والراجح أن التأخير ناجم عن خلاف حول التفاصيل بين أنقرة وواشنطن من جهة، وبين الأولى وموسكو من جهة ثانية، وانطلاقتها تتوقف، إلى حد بعيد، على توصل ذلك الثالوث إلى نقاط تلاق تتضمن الهدف النهائي لها، والحدود التي يمكن أن تصل إليها، وفي التقديرات فإن الهدف الراهن لأنقرة من وراء عمل كهذا يبدو محتملاً، بل تشير العديد من التطورات إلى وجود تفاهمات تركية أميركية لم تتبلور حتى الآن إلى اتفاق على نحو ما حصل يوم ٦ تشرين الأول ٢٠١٩، هو السيطرة على منطقة الدرباسية على الحدود التركية السورية بعمق لا يقل عن العمق الذي ذهبت إليه «نبع السلام»، ولربما كانت ناحية عامودا، الحدودية هي الأخرى، هدفاً لتلك العملية، وهو أمر إن حصل فسيكون تطوراً مهماً يشير إلى «نصاعة» الضوء الأميركي الأخضر الممنوح لأنقرة نظراً لما تمثله المدينة من رمزية لطالما جهدت «الإدارة الذاتية» على ترسيخها إبان سنوات سيطرتها السبع على المناطق التي تسيطر عليها.

لم تستطع قيادات «قسد» التقاط اللحظات التي مرت مراراً منذ التوافق الروسي التركي الحاصل شهر آب من العام ٢٠١٦، والفعل لو حصل لكان من الممكن أن يختصر الكثير على وطن جريح لم يكن ينقصه «الخنجر» الكردي الذي وجه إلى صدره بتوافق لحظي بين واشنطن وجبال قنديل في شمال العراق، بل كان من الممكن تحصيل العديد من المكاسب لمكون كردي تدعي تمثيله وكذلك حصرية التحدث باسمه، وما ذهبت إليه تلك القيادات لا يمكن أن يسمى إلا «قمار سياسي» تبدو فرص النجاح فيه دون الصفر، صحيح أن هناك العديد من المؤشرات التي توحي بأن تلك القيادات تتحسب للخطوة الأميركية المقبلة ما بعد أفغانستان، لكن التحسب، كما يبدو، لم يدفع باتجاه إعادة الحسابات تجاه دمشق، فالراجح الآن هو أن التفكير في رأس هرم «قسد» ينصب على خيار يقضي بنقل المعركة إلى شمال العراق الذي تخوض فيه أنقرة مواجهات مع حزب العمال الكردستاني، والظن هنا أن فعلاً من هذا النوع سوف يخفف ولا شك الضغط على مناطق سيطرتها في شرق الفرات السوري، لكن خياراً من هذا النوع يبدو انتحارياً، فأنى لقوات بدائية من الناحية القتالية أن تخوض معركة على جبهتين من دون وجود حليف إقليمي مجاور، ودون حليف دولي قادر على تقديم فعل الأستاذ اللازم؟ إلا إذا كان «القسديون» لا يزالون يرون أن ذلك الحليف هو واشنطن التي ركلت الأتباع الأفغان عند مدارج الطائرات الرابضة في مطار كابل، والتي حملت على متنها الأميركيين فحسب.

«الغارديان»: «لافارج» أُستخدمت كغطاء لتجسس أجهزة استخباراتية على داعش!

شركة لافارج الفرنسية لصناعة الإسمنت في سورية والتي كانت قد أبرمت اتفاقاً مع داعش لمواصلة أنشطتها في سورية حتى ٢٠١٤ (عن الانترنت)

كشفت صحيفة «الغارديان» البريطانية عن أن شركة «لافارج» لصناعة الإسمنت التي كانت محور تحقيق فرنسي في تمويل الإرهاب في سورية مؤخراً، استعملتها وكالات استخبارات غربية لجمع معلومات عن الرهائن المحتجزين لدى تنظيم داعش الإرهابي وباءت جميع محاولاتها بالفشل في إنقاذهم.

وبعدما عاد خلال الأيام الماضية اسم مصنع الإسمنت الخاص بـ«لافارج» والموجود في ريف حلب الشرقي شمال سورية إلى الواجهة عقب تعديل القضاء الفرنسي رأيه وموافقته على التحقيق في ضلوع تلك المؤسسة بجرائم ضد الإنسانية، أتى جديد دولي آخر عن القضية، حسب تقرير نشرته «الغارديان» ونقلته مواقع الكترونية داعمة لـ«المعارضات».

وقال ضابط مخابرات أردني يدعى أحمد الجلودي: إن «وكالات الاستخبارات الغربية استعملت مصنع الإسمنت هذا الذي كان محور تحقيق فرنسي في تمويل الإرهاب، لجمع معلومات عن الرهائن المحتجزين لدى تنظيم داعش».

وأوضح الجلودي الذي شارك في جهود التجسس، أن مصنع «لافارج»، «الذي استمر في العمل بعد اجتياح التنظيم لشرق سورية، كان محوراً لمحاولة فاشلة لإنقاذ ما يصل إلى ٣٠ رهينة.

ولفت إلى أن عملاء استخبارات عدة من بريطانيا وأميركا والأردن كانوا على علم بعمله في تلك المهمة.

وكشف أن من بين محتجزي داعش في حينه، الصحفي الأميركي جيمس فولي، والمصور البريطاني جون كانتلي، والطيار الأردني معاذ الكساسبة، الذين تأكد فيما بعد مقتل اثنين منهم.

وذكر التقرير أن الجلودي، كان يتنقل على الدوام بين المصنع والعاصمة الأردنية عمان لإطلاع قادة الاستخبارات الإقليمية والعالمية على مكان وجود الرهائن المزعوم، وفي مرحلة ما تعقبهم إلى مصنع للنفط بالقرب من مدينة الرقة.

كما سافر الجلودي، الذي كانت وظيفته الظاهرة مدير المخاطر الأول في «لافارج»، إلى الرقة للتعامل مع أحد كبار متزعمي داعش في محاولة لضمان إطلاق سراح الطيار الأردني الكساسبة الذي تحطمت طائرته المقاتلة من طراز «إف ١٦» بالقرب من الرقة.

وأكد الجلودي، أنه كان فخوراً جداً بالعمل الذي قام به في محاولة لضمان الإفراج عن الرهائن ومن بينهم الكساسبة، موضحاً أنه أعطى معلومات استخباراتية دقيقة كان من الممكن أن تؤدي إلى إنقاذ المحتجزين، من دون أن يلعب أي دور في العمليات التجارية للشركة.

من جانبه، أكد مصدر ثانٍ من داخل داعش، وفق التقرير، أن مصنع النفط كان يستخدم كمركز احتجاز، موضحاً أن مهمة الإنقاذ بدأت قبل أيام قليلة من نقل الرهائن إلى مكان آخر.

والثلاثاء الماضي، ثبتت محكمة النقض، أعلى محكمة في النظام القضائي الفرنسي، تهمة «تمويل الإرهاب» ضد شركة «لافارج»، وألغت قرار محكمة الاستئناف في باريس القاضي بإبطال الاتهام الموجه إلى الشركة بتهمة «التواطؤ في جرائم ضد الإنسانية» عبر تمويلها تنظيم داعش أثناء عملها في سورية حتى العام ٢٠١٤، بغية تحقيق مصالحها.

وأشارت صحيفة «ليبراسيون» الفرنسية في تقرير لها نشرته في تموز الماضي إلى أن مذكرة سرية تعود للاستخبارات الفرنسية صادرة في آب ٢٠١٤، بينت أن «لافارج» أبرمت اتفاقاً مع تنظيم داعش لمواصلة أنشطتها في سورية، موضحة أن الشركة الفرنسية أبرمت اتفاقاً مع التنظيم، تضمن تصريحاً من الأخير بمنح الإذن لها من أجل مواصلة أنشطتها التجارية، والوصول إلى المناطق التي يسيطر عليها التنظيم، وذلك مقابل ملايين اليوروهات «أتاوات» للجماعات الإرهابية.

يشار إلى أن الكساسبة قتل حرقاً داخل قفص على يد تنظيم داعش مطلع ٢٠١٥، الذي عادت قضيته الثلاثاء أيضاً إلى الواجهة بعد إعلان السويد أنها ستحاكم في اليوم التالي المدعو أسامة كريم أحد منفذي عملية إعدامه بتهم ارتكاب «جرائم حرب» في سورية.

وكالات

تركيا طالبت أميركا بالتعاون معها «إذا أردتم الشرق الأوسط»!

جيفري: وضع واشنطن العسكري في سورية «مقلق»

بلهجة لا تخلو من التهديد والتحذير، ادعى وزير الدفاع في النظام التركي خلوصي آكار، أنه إذا أرادت أميركا أن تكون في الشرق الأوسط، فعليها أن تتعاون مع نظام الرئيس رجب طيب أردوغان، في حين أكد ما يسمى المبعوث الأميركي الأسبق إلى سورية جيمس جيفري، أن وضع الاحتلال الأميركي في سورية «مقلق».

وفي مقال نشره «مركز ويلسون للأبحاث» ومقره في واشنطن، أكد جيفري أن الوضع العسكري للولايات المتحدة في سورية يعد «مقلقاً»، لكنه استبعد انسحاب الاحتلال الأميركي من سورية في ضوء الانسحاب الأميركي من أفغانستان، حسبما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة.

كما أكد جيفري أن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن تواجه أزمة مصداقية فيما يتعلق بالتزاماتها نحو الشرق الأوسط على نطاق واسع، خصوصاً بعد انسحابها من أفغانستان، واعتبر أن إدارة بايدن تعاملت بشكل سلبي مع سورية مقارنة بالإدارتين السابقتين، ما ترك شركاء واشنطن بحيرة من أمرهم، وعزز الشكوك في أن قوات الاحتلال الأميركية قد تنسحب من سورية.

ورأى جيفري أن زيارة ملك الأردن عبد الله الثاني إلى واشنطن في ١٩ تموز الماضي منحت إدارة بايدن فرصة، حيث اقترح عبد الله الثاني جهداً عالمياً جديداً يضم مجموعة من الدول المعنية لتقديم تسوية وسطية من خلال روسيا، وهو ما أشاد به قادة أميركا من حيث المبدأ.

وأشار جيفري إلى أن فكرة ملك الأردن من شأنها المساعدة في استقرار الوضع في سورية من دون دور مركزي مفرط للولايات المتحدة، ولكنها بحاجة لدعم واضح وصريح من البيت الأبيض.

على خط موازٍ، زعم وزير الدفاع في النظام التركي، أن مَصالح تركيا ومجال نفوذها يتسع يوماً بعد يوم في العلاقات الدولية، وأنها الدولة التي ستتعاون معها الولايات المتحدة في المنطقة، مشيراً إلى أن تركيا حليف قوي وفعال وموثوق للولايات المتحدة في المنطقة، وإذا ما أرادت أميركا أن تكون في الشرق الأوسط، فعليها أن تتعاون مع تركيا، حسبما ذكرت جريدة «حريت».

وقال آكار بشيء من التهديد والوعيد: « رأينا ما حدث حين رفضت أميركا التعاون معنا، في ٢٠١١، أردنا العمل معاً وخصوصاً في سورية، ولم نفعل شيئاً في الخفاء، وتعاونا في محاربة داعش بموجب اتفاقية تفاهم في عام ٢٠١٥، لكن في اللحظة الأخيرة غيروا رأيهم وقرروا التعاون مع «وحدات حماية الشعب (الكردية) YPG»، وقلنا أيضاً إننا نستطيع العمل معاً ضد داعش في الرقة، لم يوافقوا على ذلك أيضاً، وأخيراً، في ليبيا، لكن لم نتلق رداً إيجابياً بشأن هذه المسألة، وعندما لم تتعاون أميركا معنا، شاهدنا جميعاً ما حدث».

وأوضح أنه مادامت الولايات المتحدة تتعاون مع «وحدات حماية الشعب» التي تشكل العمود الفقري لميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» الانفصالية ستكون لدى النظام التركي مشكلات جدية في العلاقات مع أميركا، مؤكداً أن هذا هو الموقف التركي الأساسي في العلاقات مع الولايات المتحدة، ويجب وصف «وحدات حماية الشعب» بأنها «منظمة إرهابية».

وبين آكار أنه يمكن بطريقة ما حل مشكلات «S 400 أو F 35» مع الولايات المتحدة التي تحتاج إلى التفكير بعناية في هذا الأمر.

وكالات

لاجئون سوريون في الأردن يعيشون كابوس قطع المساعدات عنهم

معاناة اللاجئين السوريين في الأردن وتخوفهم من المستقبل تفاقم مع قرار «WFP» وقف المساعدات الغذائية الشهرية المقدمة لكثير منهم (عن الانترنت)

يعيش العديد من اللاجئين السوريين في الأردن، كابوساً بعد قرار برنامج الغذاء العالمي «WFP» وقف المساعدات الغذائية الشهرية المقدمة لعائلاتهم، لأنهم يقبعون تحت رحمة المساعدات الأممية.

وتقوم الحكومة السورية بجهود حثيثة لإعادة اللاجئين السوريين في دول الجوار والدول الغربية، حيث أكد المؤتمر الدولي حول عودة اللاجئين السوريين، الذي عقد في تشرين الثاني الماضي بدمشق في بيانه الختامي، مواصلة الحكومة السورية جهودها لتأمين عودة اللاجئين من الخارج وتأمين حياة كريمة لهم، واستعدادها ليس لإعادة مواطنيها إلى أرض الوطن فحسب، بل مواصلة جميع الجهود لتوفير عيش كريم لهم.

معاناة اللاجئين السوريين في الأردن، وتخوفهم من المستقبل تفاقم مع قرار «WFP» وقف المساعدات الغذائية الشهرية المقدمة لكثير منهم، اعتباراً من بداية تشرين الأول المقبل، حسبما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة.

وتلقت آلاف الأسر السورية اللاجئة في الأردن، في ٣١ الشهر الماضي، رسائل نصية من «WFP» تعلمهم بتوقف المساعدات الغذائية عنهم بسبب نقص التمويل، والاكتفاء بتقديم المساعدة للأسر الأكثر احتياجاً.

وبين مسؤول التواصل والاتصال في «WFP» –مكتب الأردن، محمد بطاح، أن البرنامج اضطر إلى قطع المساعدة الغذائية الشهرية في تشرين الأول القادم، عن ١١٠،٠٠٠ لاجئ سوري، من أصل ٤٨٣،٠٠٠ لاجئ يقيمون خارج المخيمات، في حين ستبقى قيمة المساعدات الغذائية الشهرية كما هي للاجئين المقيمين داخل المخيمات.

وأشار بطاح إلى أن البرنامج حذر من قطع المساعدات المستمر أكثر من مرة بسبب نقص التمويل، وقد تفادى قطع المساعدات الغذائية في الشهر الحالي بمساهمة من الحكومة الكندية.

وقال الممثل والمدير القُطري للبرنامج في الأردن، ألبرتو كوريا ميندير، عقب التمويل الطارئ من الحكومة الكندية في الثاني من الشهر الماضي: «إن برنامج الأغذية العالمي ممتن لدعم الحكومة الكندية المستمر لأزمة اللاجئين في الأردن وتجنب قطع المساعدات الغذائية عن عشرات الآلاف من اللاجئين مرة أخرى، ومع ذلك لا تزال حالة تمويل البرنامج حرجة حيث نحتاج بشكل عاجل إلى مبلغ إضافي قدره ٥٣ مليون دولار أميركي للحفاظ على المساعدات الغذائية لنصف مليون لاجئ خلال الأشهر المقبلة حتى نهاية هذا العام، حسبما نشر «البرنامج» على موقعه الرسمي.

قطع «WFP» للمساعدات الغذائية الأخيرة ليس الأول من نوعه، فقد أعلن البرنامج، في الثالث من حزيران الماضي، وقف المساعدات الغذائية عن ٢١ ألف لاجئ سوري في الأردن بدءاً من تموز الماضي، بسبب نقص التمويل أيضاً، علماً أن مساعدات البرنامج تتراوح بين ١٠ دنانير للفرد شهرياً في الأسر الأقل احتياجاً، و١٥ ديناراً للفرد في الأسر المتوسطة الاحتياج، و٢٣ ديناراً للفرد في الأسر الأشد احتياجاً.

وأوضح بيان «WFP» المتعلق بإيقاف المساعدات، أنه يحتاج بشكل عاجل إلى ٥٨ مليون دولار، لمواصلة تقديم المساعدات الغذائية الشهرية لنصف مليون لاجئ سوري حتى نهاية العام الحالي.

ومع التراجع الحاد في التمويل الدولي الخاص باللاجئين السوريين، اتجه «البرنامج» بعد قرار قطع المساعدات في حزيران الماضي، إلى توسيع نطاق عملية إعادة التقييم الدورية لأوضاع اللاجئين السوريين، من المستفيدين وغير المستفيدين من خدماته، وفتح باب الاعتراض للأسر اللاجئة التي قطعت عنها المساعدات، من خلال طلب استئناف عبر الموقع الخاص بالبرنامج، والذي يتم بموجبه مراجعة المعلومات الواردة في الطلب، وإعادة التقييم لتحديد إن كان ملف العائلة مؤهلاً للحصول على المساعدة، وفقاً لما ورد في نموذج الاستئناف، علماً بأن آخر موعد لتقديم طلبات الاستئناف كان في ٣١ من الشهر الماضي.

وبين بطاح أن البرنامج تلقى «أكثر من ٣٧ ألف طلب استئناف، لا تزال قيد المراجعة بسبب كثرتها»، منوهاً بأنه تتم مراجعة كل طلب على حدة من فرق مختصة في كل من برنامج الغذاء العالمي، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ما يجعل الأمر يستغرق وقتاً».

وأشار إلى أن البرنامج يواصل العمل الجاد مع الحكومة الأردنية والدول المانحة والشركاء لتأمين التمويل الكافي، كما يتواصل باستمرار مع اللاجئين حول حالة المساعدة الغذائية الشهرية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي وحالة التمويل، حيث سيتم إبلاغهم إذا اضطر البرنامج لإجراء المزيد من التخفيضات أو إعادة الشمول.

وقال: «ندرك تماماً الاحتياجات المتزايدة للاجئين، ولكننا مضطرون إلى اتخاذ بعض الخيارات الصعبة بالتناسب مع حجم التمويل المتوافر لدى البرنامج، وتوجيه التمويل المتوافر لتلبية احتياجات اللاجئين الأكثر احتياجاً ضمن المستحقين».

وبين الناطق الرسمي باسم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الأردن محمد الحواري عودة نحو ٢،٢٥٠ لاجئاً إلى سورية، منذ بداية العام الحالي.

وفي الأردن حالياً نحو ٦٦٥ ألف لاجئ سوري مسجّلين لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، في حين يقول الأردن: إن عدد الذين لجؤوا إليه من سورية منذ آذار ٢٠١١، هو ١،٣ مليون سوري.

وكالات

المحافظة واصلت إعادة الخدمات الأساسية

«الوطن» داخل «درعا البلد» وترصد إعادة الأمن والاستقرار للحي

بدء عودة الحياة الطبيعية إلى «درعا البلد» تحت إشراف الجيش العربي السوري (تصوير: مصطفى سالم)

رئيس قسم شرطة المنشية في «درعا البلد» العميد محمد يوسف شيخ أحمد

درعا - عمار بدوي

دخلت «الوطن»، أمس، «درعا البلد» بعد دخول الجيش العربي السوري والقوى الأمنية إليه، ورصدت حالة الارتياح التي تسود أوساط الأهالي بعد إعادة الأمن والاستقرار للحي، في حين تواصل محافظة درعا إعادة الخدمات الأساسية للحي وفتح الطرقات.

وفي وسط الحي حيث يخيّم الهدوء التام عليه، قال أحد المواطنين لـ«الوطن» وهو يسير في الطريق: إن«أكثر ما يهمنا الأمن والأمان، وأن تعمل الأهالي، وأن يتم تقديم خدمات للمنطقة»، لافتا إلى أنه بات هناك أمن وأمان في «درعا البلد» منذ دخول الجيش العربي السوري والقوى الأمنية إلى المنطقة.

مواطن آخر بدوره قال لـ«الوطن» من داخل سيارته: «نريد إعادة الخدمات بشكل كامل وإعادة الحياة الطبيعية كي تعود الناس وتبني من جديد منازلها»، وأضاف: «لا أعتقد أن هناك أحداً لا يريد استقرار الوضع».

رئيس قسم شرطة المنشية في «درعا البلد» العميد محمد يوسف شيخ أحمد، أوضح في تصريح خاص لـ«الوطن»، أنه وبعد دخول الجيش العربي السوري والقوى الأمنية إلى الحي دخل قائد الشرطة في المحافظة وتم رفع علم الجمهورية العربية السورية وباشرنا العمل، لافتاً إلى أن التعامل كان «ودياً وكأننا موجودون في منتصف الشام لناحية الألفة والاستقبال والفرح».

وذكر شيخ أحمد، أن هناك توجيهات من قائد شرطة المحافظة لإعادة العمل في مخفر حي «طريق السد» وخدمة المواطنين من أجل أن نكون قريبين منهم ونقدم لهم الخدمات.

ولفت شيخ أحمد إلى أن عملية تسويات الأوضاع تتواصل «وقد وصل عدد من تمت تسوية أوضاعهم ما بين ٢٥٠٠ – ٣٠٠٠»، وأضاف: «الأهل أهلنا وإن شاء الله كلهم سيرجعون إلى حضن الوطن ولن ندع أي جهة خارجية تقترب منهم وهذه هي توجيهات رئيسنا بأن هذا المواطن مواطننا وعلينا قدر المستطاع أن نقوم باستيعابه».

من جهتها، أكدت مصادر مسؤولة في مدينة درعا لـ«الوطن»، أن الوضع العام في «درعا البلد» «جيد» وتنفيذ بنود التسوية التي طرحتها الدولة يتواصل من دون أي معوقات.

وأشارت إلى الزيارة التي قام بها محافظ درعا، مروان شربك، برفقة معظم مديري دوائر الخدمات إلى حي «درعا البلد» أول من أمس واللقاء الذي عقده مع ممثلين عن الأهالي وجرى خلال الاستماع إلى احتياجاتهم من خدمات عامة كالمياه والكهرباء والاتصالات وغيرها، حيث «وعد المحافظ الأهالي خيراً».

وأوضحت المصادر، أنه جرى خلال الزيارة تقييم وضع البنية التحتية من أجل إعادة تأهيلها وإعادة الخدمات للحي.

ولفتت إلى أنه بالترافق مع الزيارة دخلت الآليات ومعدات الخدمات الفنية والبلدية، حيث باشرت دوائر الخدمات في اليوم نفسه العمل على إعادة الخدمات وإزالة الركام من الطرقات وتنظيف الحي.

وأضافت: ورشات الكهرباء بدأت مباشرة بإصلاح الشبكة والخطوط المقطوعة، وكذلك ورشات مياه الشرب والاتصالات أيضاً بدأت بإصلاح الشبكات.

وأكدت المصادر، أن دوائر الخدمات تواصل العمل من أجل إتمام إعادة كل الخدمات الأساسية إلى الحي بأقرب وقت ممكن.

وتم في اليومين الماضيين إعادة مخبزي «البلد» و«تشرين» الاحتياطيين للعمل بكامل طاقتهما الإنتاجية، في حين عادت المدارس للعمل وكل النازحين من «درعا البلد» عادوا إلى منازلهم.

ودخلت وحدات من الجيش العربي السوري والقوى الأمنية الأربعاء الماضي إلى «درعا البلد» وتم رفع علم الجمهورية العربية السورية فيه وذلك تنفيذاً لبنود التسوية التي طرحتها الدولة بهدف إعادة الأمن والاستقرار إلى جميع أرجاء المحافظة وفرض كامل سيادتها فيها، وقد قامت وحدات الجيش والقوى الأمنية بتثبيت نقاط لها في الحي.

وتتضمن بنود التسوية التي طرحتها الدولة في إطار حرصها على الحل السلمي، جمع كل السلاح الموجود لدى المسلحين وتسوية أوضاع المسلحين والمطلوبين الراغبين وخروج الرافضين وتسليم متزعمي المسلحين سلاحهم الخفيف والمتوسط والثقيل ودخول الجيش العربي السوري إلى المناطق كافة التي ينتشر فيها مسلحون والتفتيش عن السلاح والذخيرة وعودة مؤسسات الدولة إلى كل المناطق ورفع علم الجمهورية العربية السورية فيها.

مقتل جندي من قوات الاحتلال التركي متأثراً بجراحه التي أصيب بها في إدلب

الجيش يعزز وجوده في البادية ويقضي على العديد من الدواعش

حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق- الوطن- وكالات

عزز الجيش العربي السوري أمس، من وجوده في البادية الشرقية وقضى على العديد من الدواعش أثناء عمليات تمشيط مختلف القطاعات، في حين استهدفت وحداته منه مواقع وتحصينات الميليشيات المسلحة والتنظيمات الإرهابية في منطقة «خفض التصعيد» رداً على اعتداءاتهم وخرقهم اتفاق وقف إطلاق النار في المنطقة.

وفي التفاصيل، فقد بيّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الوحدات المشتركة من الجيش العربي السوري والقوات الرديفة، عززت عددها وعتادها في البادية الشرقية، وكثفت من عملياتها البرية في تمشيط مختلف القطاعات بالبادية بين ريف حمص الشرقية ودير الزور، من خلايا تنظيم داعش.

وأوضح، أن الوحدات المشتركة قضت خلال تمشيطها قطاعات من البادية الشرقية، على العديد من الدواعش، بينما شن الطيران الحربي السوري والروسي، غارات مكثفة على مخابئ لفلول مسلحي تنظيم داعش الإرهابي بعمق البادية، وتحديداً غرب الرقة وفي منطقة أثريا ببادية حماة.

وفي السياق، أرسلت القوات الروسية الحليفة، تعزيزات جديدة إلى البادية لملاحقة بقايا فلول مسلحي تنظيم داعش، حيث وصلت كتيبة كاملة من القوات الروسية إلى بادية السخنة في ريف حمص الشرقي بهدف تثبيت نقاط جديدة هناك، لمنع تسلل الدواعش، حسبما ذكرت مواقع الكترونية داعمة لـ«المعارضات».

وفي قطاعي ريفي حماة الشمالي الغربي وإدلب الجنوبي من منطقة «خفض التصعيد»، بيّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الجيش دك بالمدفعية الثقيلة، مواقع وتحصينات للإرهابيين في قليدين والعنكاوي، بسهل الغاب الشمالي الغربي، كما دك نقاطاً للإرهابيين في محاور معربليت ومجدليا والبارة بريفي إدلب الجنوبي والشرقي.

وأوضح المصدر، أن استهداف الجيش للإرهابيين، كان رداً على خرقهم اتفاق وقف إطلاق النار في منطقة «خفض التصعيد»، واعتدائهم بقذائف صاروخية، على نقاط عسكرية، بمحاور حزارين والدار الكبيرة وكفر بطيخ بريف إدلب الجنوبي.

من جهة ثانية، دارت اشتباكات بين ميليشيات مما يسمى «الجيش الوطني» الموالي للاحتلال التركي بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة مع ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» الانفصالية في مناطق الياشلي وتل علي والجطل بريف حلب الشرقي، وذلك حسبما ذكرت مواقع الكترونية معارضة، التي ذكرت أن قرية الشيخ عيسى بالقرب من مدينة مارع بريف حلب والخاضعة لسيطرة ميليشيات «قسد» شهدت قصفاً مدفعياً مكثفاً من مدفعية الاحتلال التركي.

إلى ذلك وبالتزامن مع قصف الاحتلال التركي المدفعي أحبط ما يسمى «مجلس منبج العسكري» التابع لـ«قسد»، محاولة تسلّل لمجموعات من المسلحين المرتزقة التابعين للاحتلال التركي شمال غرب مدينة منبج بريف حلب الشمالي الشرقي.

وأوضح ما يسمى المركز الإعلامي لـ«مجلس منبج العسكري»، أن مرتزقة النظام التركي، حاولوا التسلل إلى نقاط الميليشيات على أطراف قرية أم عدسة، إلا أن «المجلس» تصدى لها، وسط اشتباكات قوية بالأسلحة الثقيلة والخفيفة بين الطرفين، وأوقعت بينهم عدة إصابات.

وتتعرض قرى منبج الشمالية والغربية، لعمليات قصف يومية تنطلق من قواعد الاحتلال التركي، ما يتسبب في كثير من الأحيان بأضرار مادية في ممتلكات المدنيين الذين يقطنون تلك القرى.

وفي الإطار، ذاته أعلنت ما تسمى «قوات تحرير عفرين»، في بيان لها القضاء على ١١مرتزقاً لجيش الاحتلال التركي، خلال العمليات التي نفذتها في الفترة الممتدة بين ٧ الشهر الجاري ولغاية الـ١٠ منه، وذلك حسبما ذكرت مواقع الكترونية معارضة.

في غضون ذلك، قُتل جندي من قوات الاحتلال التركي متأثراً بجراحه التي أصيب بها في إدلب، نتيجة انفجار عبوة ناسفة أول من أمس، أثناء مرور دورية على طريق إدلب – بنش، وبذلك يرتفع عدد قتلى الاحتلال التركي إلى ثلاثة جنود، حسبما ذكرت مصادر إعلامية معارضة.

وفي سياق منفصل، بين مصدر عسكري مسؤول في الجيش الأردني، أن المنطقة العسكرية الشرقية وبالتنسيق مع مديرية الأمن العسكري وإدارة مكافحة المخدرات، أحبطت على واجهتها محاولة تهريب كميات كبيرة من المواد المخدرة من الأراضي السورية إلى الأراضي الأردنية، حسبما ذكرت وكالة «عمون».

وأوضح المصدر، أنه تم تطبيق قواعد الاشتباك، ما أدى إلى إصابة أحد المهربين وفرار الآخرين داخل العمق السوري، وبعد تفتيش المنطقة تم العثور على كميات كبيرة من المواد المخدرة.

وتتخذ الميليشيات المسلحة والتنظيمات الإرهابية المنتشرة في بعض المناطق السورية الجنوبية من الاتجار بالمخدرات، مصدراً للموارد المادية لها، حيث يقوم العديد من المسلحين والإرهابيين بعمليات تهريب المخدرات إلى الأردن.

الجيش اللبناني يوقف قيادياً في «النصرة» شارك في اختطاف راهبات معلولا

أعلن الجيش اللبناني، أمس، أنه أوقف قيادياً في تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي شارك في عملية خطف راهبات دير معلولا في نهاية عام ٢٠١٣.

وقالت قيادة الجيش اللبناني– مديرية التوجيه في بيان نقلته الوكالة الوطنية للإعلام أمس: «بتاريخ ٢٠٢١/٩/١١ أوقفت دورية من مديرية المخابرات في بلدة مجدل عنجر– البقاع الغربي، السوري (ف. خ) الملقب بأبو عناد، لتوليه قيادة مجموعة مسلحة تابعة لتنظيم فتح الشام الإرهابي (جبهة النصرة سابقا)، شارك في عملية خطف راهبات معلولا واحتجازهن ثم إطلاقهن مقابل الإفراج عن عدد من مسلحي التنظيم المذكور».

وأضاف البيان: إن المذكور أبو عناد شارك أيضاً مع مجموعته في عدة معارك في جرود القلمون وفي معركة عرسال بتاريخ ٢٠١٤/٨/٢، وإن الدورية ضبطت داخل منزله كتبا دينية عائدة لتنظيم «النصرة»، ومنظاراً وأربعة هواتف خلوية و٣ كاميرات وبزة عسكرية زيتية اللون.

وأكد البيان، أنه «بوشر التحقيق مع الموقوف بإشراف القضاء المختص».

وتسلل في كانون الأول ٢٠١٣ مسلحو «النصرة» إلى بلدة معلولا شمال غرب دمشق واحتجزوا حينها ١٣ راهبة لبنانية وسورية، إضافة إلى ٣ نساء يعملن في دير مار تقلا هناك لأكثر من ٣ أشهر.

وفي آذار ٢٠١٤ تم إطلاق سراح الراهبات والنساء الثلاث، وذكرت مشيخة قطر حينها أن الإفراج عنهن تم بوساطة منها، مقابل إطلاق سراح أكثر من ١٥٣ مسلحاً من الموقوفين لدى الدولة السورية، إلا أن وزير الإعلام الراحل عمران الزعبي أكد حينها أن الإفراج عنهن كان مقابل إطلاق سراح ٢٥ شخصاً، ممن لم تتلطخ أيديهم بدماء الشعب السوري، وأن عملية تحريرهن جرت من دون أي اتصالات سورية قطرية، بل كانت مع الجهات الأمنية اللبنانية.

وكالات

العراق ألقى القبض على ٢١ متسللاً قرب الحدود السورية.. والاحتلال الأميركي واصل تعزيز قواعده في القامشلي

المظاهرات تتواصل بريف دير الزور ضد «قسد».. والأخيرة تواجهها بالرصاص الحي

خروج أهالي بلدة أبو حمام بريف دير الزور أمس بمظاهرة ضد ميليشيات «قسد» الانفصالية وطالبوها بالإفراج عن المعتقلين لديها (عن الانترنت)

لليوم الثاني على التوالي خرج أهالي بلدة أبو حمام بريف دير الزور، أمس، بمظاهرة ضد ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» الانفصالية، وطالبوها بالإفراج عن المعتقلين لديها وكشف مصير المفقودين، بالتزامن مع خروج أهالي بلدة الصبحة بذات الريف بمظاهرة مماثلة احتجاجاً على ممارسات الميليشيات التي واجهت المتظاهرين بالرصاص ما أدى إلى إصابة عدد منهم.

وفي التفاصيل، فقد نقلت وكالة «سانا» عن مصادر أهلية: أن «أهالي بلدة الصبحة خرجوا بمظاهرة احتجاجاً على ممارسات ميليشيات «قسد» القمعية ومواصلتها سرقة مقدرات المنطقة وثرواتها التي هي من حق المواطنين فضلاً عن الفلتان الأمني في مناطق سيطرتها».

ولفتت المصادر، إلى أن ميليشيات «قسد» حاولت تفريق المتظاهرين عبر إطلاق الرصاص الحي بشكل عشوائي باتجاههم، ما أدى إلى وقوع عدد من الإصابات بين الأهالي.

مصادر إعلامية معارضة من جهتها ذكرت، أن أهالي الصبحة خرجوا بمظاهرة، للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين في سجون «قسد»، في حين أطلق أحد المسؤولين في ما تسمى «قوات الأسايش» الذراع الأمني لـ«قسد»، النار لتفريق التظاهرة، ليقوم الأهالي بطرده من المنطقة.

بموازاة ذلك، ولليوم الثاني على التوالي، خرجت مظاهرة عند مفرق القهاوي في بلدة أبو حمام بمنطقة الشعيطات بريف دير الزور الشرقي، للمطالبة بكشف مصير المفقودين والإفراج عن المعتقلين لدى ميليشيات «قسد» وفق المصادر المعارضة التي ذكرت أن المتظاهرين طالبوا أيضاً بتوفير مياه الشرب ومياه الري والمحروقات وعبروا عن رفضهم لما يسمى «التجنيد الإجباري» الذي تفرضه الميليشيات وأكدوا الاستمرار في المظاهرات حتى الاستجابة لمطالبهم.

وأول من أمس، خرج أهالي بلدة أبو حمام، بمظاهرة طالبت بالكشف عن مصير المعتقلين لدى ميليشيات «قسد»، إضافة إلى تحسين الأوضاع المعيشية في المنطقة.

يشار إلى أن أهالي دير الزور والحسكة خرجوا على مدى الأشهر الماضية بالكثير من المظاهرات المنددة بممارسات ميليشيات «قسد»، حيث كانت تقوم الأخيرة بتفريق المتظاهرين عبر إطلاق الرصاص الحي عليهم، ما أدى إلى استشهاد عدد منهم وجرح آخرين.

وفي محاولة لامتصاص غضب الأهالي من ممارساتها القمعية، ذكرت صفحات محلية معارضة على موقع التواصل الاجتماعي «فيس بوك» أن ما يسمى «مكتب الدفاع الذاتي» في «الإدارة الذاتية» الكردية التي تسيطر عليها ميليشيات «قسد»، أصدر قراراً يقضي بإلغاء الاحتفاظ بمسلحي «التجنيد الإجباري» الذي تفرضه الميليشيات في مناطق سيطرتها، لمن هم على رأس عملهم من المواليد المشمولة بقرار الإعفاء وهي ١٩٩٠_١٩٩٧ وإعفاء عن جميع العقوبات الانضباطية.

من جهة ثانية، ذكرت وزارة دفاع النظام التركي في تغريدة عبر حسابها في موقع «تويتر»، وفق وكالة «الأناضول»، أن جيش الاحتلال التركي قتل ٤ مسلحين من «قسد» كانوا يستعدون لشن هجوم يستهدف إحدى المناطق التي تحتلها القوات التركية شمال شرق سورية.

في الأثناء، استقدم «التحالف الدولي» الذي تقوده أميركا بحجة محاربة تنظيم داعش الإرهابي، قافلة عسكرية من إقليم كردستان العراق إلى مدينة القامشلي، وفق ما ذكر موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني.

وأوضح الموقع، أن القافلة، ضمت شاحنات محملة بعربات ومصفحات عسكرية وصهاريج وقود خاص بالطائرات الأميركية، إضافة إلى شاحنات تحمل مواد لوجستية.

وذكر أن الشاحنات دخلت الأراضي السورية عبر معبر غير شرعي مع إقليم كردستان العراق، ويقدر عددها بحوالي خمسين شاحنة، وتحمل لوحات للإقليم واتجهت إلى القواعد الأميركية غير الشرعية في أرياف الحسكة ودير الزور.

من جهة ثانية، أعلنت خلية الإعلام الأمني العراقية، وفق وكالة «سبوتنيك» الروسية، القبض على ٢١ شخصاً قرب الحدود السورية كان بحوزتهم أسلحة وذخيرة، وذلك بعد تسللهم إلى داخل الأراضي العراقية.

وقالت الخلية: إن «قوات الأمن ألقت القبض على ٢١ متسللا قرب الحدود مع سورية، وعثر بحوزتهم على «٦ بنادق كلاشنكوف و٥ آلاف صاعق تفجير»، وتم التعامل مع المتهمين والمضبوطات وفق السياق القانوني».

وكالات

قولاً واحداً

الدكتور قحطان السيوفي

الإنتاجية وتحسين المعيشة في الدول الأقل نمواً

يمكن للدول النامية أن ترفع الإنتاجية من خلال تحسين السياسات والإدارة.

وتكون اعتبارات العمل والضرائب من العوامل التي تشجع قرارات الاستثمار والتوظيف.

ويمكن للدول الأقل نمواً أن تحقق زيادة في الإنتاجية بإلغاء الحواجز التي تعوق زيادة إنتاجية المنشآت الاقتصادية.

من هذه الحواجز السياسات الاقتصادية غير ذات الكفاءة والتي تعرقل عمل القطاعات الإنتاجية.

إلغاء مثل هذه الحواجز يؤدي لرفع معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي السنوي لهذه الدول، ويساعد على ذلك تحسين تصميم سياساتها وإدارتها الضريبية كما يوجد في بعض الدول الأقل نمواً شركات عالية الإنتاجية بالفعل، لكن عدد الشركات غير المنتجة أكبر بكثير.

تؤدي السياسات الحكومية السيئة إلى تفضيل بعض الشركات على الشركات الأخرى، ومن أمثلة ذلك الحوافز الضريبية التي تعطى لبعضها، وضعف الإنفاذ الضريبي، والقروض التفضيلية التي تمنح لشركات معينة، والأسواق المالية غير المتطورة.

بالمقابل سنجد أن «ممارسي التهرب الضريبي» يتمتعون بدعم ضمني يسمح لهم بمواصلة العمل رغم ضعف الإنتاجية.

ويكسب «ممارسو الغش الضريبي» امتيازاً في السوق، ما يخفض حصة الأعمال الأكثر إنتاجية المُمتثلة ضريبياً.

تفيد الدراسات بأن الإدارة الضريبية الكفء تحد من انتشار الغش الضريبي الذي يمارسه المدعومون، ليصبح هؤلاء الأقل إنتاجية غير قادرين على المنافسة ويخرجون من السوق.

ويفسحون المجال أمام الشركات المنتجة المُمتثلة ضريبياً كي تنتج أكثر وتستوعب مزيداً من العمالة ورأس المال، وبالتالي زيادة الإنتاجية الكلية.

بالمقابل للتنمية الاقتصادية هناك خطط تضعها الحكومات لتحسين الرفاهية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لشعبها.

تترجم ببرامج وإجراءات وتشمل مجالات متعددة، منها رأس المال البشري والبنية التحتية الأساسية والبيئة والشمولية الاجتماعية والصحة. ويختلف مفهوم التنمية الاقتصادية عن النمو الاقتصادي.

فالأخير يشير إلى ظاهرة الإنتاجية والارتفاع في معدل الناتج المحلي الإجمالي GDP.

أي النمو الاقتصادي أحد جوانب عملية التنمية الاقتصادية والمهارات التي تتشكل في دورة حياة المرء، والعمال المتجون يحتاجون إلى تعلم مستمر لاكتساب مهارات جديدة وصقل المهارات العملية.

وتلعب برامج التدريب التقني دوراً أساسياً في إعادة تدريب العمال حتى يواكبوا المتطلبات المتغيرة ويكونوا أكثر إنتاجية.

ما الخطوات التي يمكن أن يتخذها التحسين في رأس المال البشري والإنتاجية؟

يجب أن يكون لدى العمال فرصة لتحسين مهاراتهم باستمرار، كما أن توفير الاستثمارات المالية الكافية أمر مهم إضافة إلى ضرورة تشكيل علاقات شراكة بين القطاعين العام والخاص لضمان الاستجابة للمتطلبات المتغيرة.

في صياغة أي إستراتيجية لتحسين رأس المال البشري يجب أن نتذكر أنه على الرغم من أن الطلب على خريجي الجامعات لا يزال مرتفعاً ومتزايداً، فإن كثيراً من الخريجين عاطلون عن العمل أو يعانون من البطالة الجزئية.

بالنسبة للإنتاجية الزراعية التوسع الأفقي في البلدان الأقل نمواً، أي فتح أراض جديدة أمام الإنتاج الزراعي، مازال يمثل المصدر الرئيس للنمو الزراعي.

لتحقيق زيادات في الإنتاجية الزراعية يجب التغلب على المعوقات الرئيسة ومن أهمها قلة الحوافز، وقلة الاستثمارات العامة الريفية، وضَعف الدعم المؤسسي، وتتطلب زيادة الإنتاجية معالجة المعوقات، والتوسع في المساحات المزروعة تتطلب تنمية الموارد البشرية ودراسة أدوار واحتياجات المزارعين في مجالات التعليم والصحة والتغذية والمعارف التكنولوجية، لأن الصفة الغالبة على البلدان الأقل نمواً هي انخفاض مستوى التنمية البشرية، ولكي يتحقق النمو الزراعي، فمن الضروري اتخاذ إجراءات تعالج حالة «الإعاقة» التي يعاني منها القطاع الريفي في مجالات مرافق البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية والتكنولوجيا ومرافق التسويق وتهيئة البيئة المؤسسية المناسبة.

ومن بين المشاكل الرئيسة التي تواجه المزارعين في الدول الأقل نمواً عدم توافر الأسمدة والكيماويات الزراعية، وتوفير الأعلاف الحيوانية في الوقت المناسب أو بالكميات المطلوبة.

وترتبط هذه المشاكل، بدرجة كبيرة، بالطبيعة الموسمية للحاجة إلى مستلزمات الإنتاج الزراعي، والانتشار المكاني للمزارعين، وضَعف مرافق البنية الأساسية للنقل، وأحياناً، قصور جوانب التسويق.

ومن العوائق المؤسسية الأخرى عدم توافر الكهرباء في الوقت المناسب لتأمين المياه اللازمة للزراعة.

بالنسبة لخدمات الإرشاد والتدريب، هناك ضَعْف في المعارف التكنولوجية لدى المزارعين وهو سبب عدم الأخذ بالأساليب التكنولوجية الجديدة.

كما تواجه البلدان الأقل نمواً نقصاً كبيراً في الموارد المحلية للاستثمارات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية في القطاع الزراعي إضافة إلى أن تحسين حوافز الاستثمار يتطلب إطاراً مناسباً من القوانين والنظم.

فمن الضروري وجود تكامل قوي بين الاستثمارات العامة والخاصة من أجل دعم النمو الزراعي، ويعتبر القطاع الخاص هو المصدر الأساس للاستثمارات الزراعية كما تعد الاستثمارات العامة من المقتضيات الأساسية التي لا غنى عنها، وهي تشمل أساساً البحوث ومرافق البنية الأساسية، كما أنها تعد من العوامل المساعدة والمكملة للاستثمارات الخاصة.

أخيراً فإن الإنتاجية هي القوة الدافعة والمصدر الحاسم لتحسين مستويات المعيشة، والحفاظ على نمو الإنتاجية هو السبيل لتحقيق معدل نمو اقتصادي إيجابي على المدى الطويل، وأتمنى على المسؤولين المعنيين بالاقتصاد في الحكومة أن يطلعوا على هذا المقال آملاً أن تساعد الأفكار التي وردت فيه على زيادة الإنتاجية وتحسين مستويات المعيشة في وطننا سورية الذي يتعرض لحرب وحصار اقتصادي ظالم.